Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 343-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.18

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The effect of some external determinants on banking liquidity An analytical study of the data of a sample of commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange for the period (2005-2017)

Sarav Jamal Yousif* [A], Sarwar Ahmad Hamad [B]

[A] Nawroz University, College of Administration and Economics.

[B] Zakho University,College of Engineering.

Keywords:
Interest rate, legal reserve, rediscount rate, bank liquidity

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	18 Apr. 2023
Accepted	16 May. 2023
Available online	30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sarav Jamal Yousif
Nawroz University, College of Administration and Economics.

Abstract: The research aimed to identify the impact of some external determinants on banking liquidity. The research was based on a set of hypotheses, and a number of financial ratios were used to analyze the historical data of banks (research sample) consisting of (11) banks for the period (2005-2017), and a number of financial ratios were used to analyze the historical data of banks (research sample). Multiple regression method to identify the effect relationship between the research variables according to the EVIES10 programs, and a number of conclusions have been reached through the research, the most important of which are: the existence of a significant inverse relationship between the rediscount rate and bank liquidity. And the research presented a set of proposals, the most important of which are: work to exploit the liquidity and invest the bank's cash surplus in the internal and external investment fields through an independent committee of financial experts in the bank to determine, measure and follow up the liquidity that the bank faces. That the supervisory authorities work to impose certain percentages of cash and legal liquidity on a regular and regular basis. Regulatory authorities and their impact on liquidity risk management.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 343-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.18

أثر بعض المحددات الخارجية في السيولة المصرفية
دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005-2017)

سراف جمال يوسف
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة نوروز

سروەر احمد حمد
كلية هندسة
جامعة زاخو

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على تأثير بعض المحددات الخارجية في السيولة المصرفية، واستند البحث إلى مجموعة من الفرضيات، وتم استخدام عدد من النسب المالية لتحليل البيانات التاريخية للمصارف (عينة البحث) والمكونة من (11) مصارف للمدة من (2005-2017)، وتم استخدام اسلوب انحدار المتعدد للتعرف على علاقة التأثير بين متغيرات البحث وفق برامج EVIEWS10، وقد تم التوصل من خلال البحث إلى جملة من الاستنتاجات، من أهما: وجود علاقة عكسية معنوية بين سعر إعادة الخصم والسيولة المصرفية، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات، من أهمها: العمل على استغلال السيولة واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الاستثمارية الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجهه المصرف، وأن تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية بشكل دوري ومنظم ويتضح هذا في مجال الجهات الرقابية وتأثيرها على إدارة مخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، الاحتياطي قانوني، سعر إعادة الخصم، السيولة المصرفية.

المقدمة

يعد موضوع السيولة من المواضيع التي نالت اهتمام الإدارة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن. بسبب عدم كفاية السيولة أو عدم القدرة على الاستجابة لطلبات العملاء في الوقت المناسب، قد يفقد البنك بعض عملائه. من ناحية أخرى، قد يكون لدى البنك سيولة مفرطة أكثر مما هو ضروري، مما يؤدي إلى الاستخدام غير السليم للموارد وفقدان إدارة السيولة الفعالة، مما يقلل من ثقة السلطات التنظيمية (البنك المركزي) والمودعين ويمنع البنك من الاستفادة من الفرص المناسبة. كما تعد العوامل الخارجية للسيولة من أهم المحددات التي تواجهها المصارف وكذلك تعتبر من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة التغييرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، حيث تواجه المصارف العراقية كما هو حال المصارف في العالم تحديات كبيرة حول مخاطر السيولة والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة المصرف من أجل تجاوز الازمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو، لذلك لابد من وجود إدارة جيدة للسيولة لتخفيض هذه المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف العراقية. حيث أن المصارف تتعرض من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات، إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى المصارف أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ

بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع فقد تناولنا بالبحث أثر بعض المحددات الخارجية على السيولة المصرفية.

المحور الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الالتزامات المالية، وتمكنها في الوقت ذاته من تحقيق أقصى الاستثمارات والأرباح وتقليل تأثير المحددات الناجمة عن عدم قدرة المصارف على تلبية الاستحقاقات المالية تجاه المودعين والدائنين وفي أوقات الاستحقاق المناسبة، وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

- هل يوجد تأثير لبعض المحددات الخارجية في سيولة المصارف التجارية؟

ثانياً. أهمية البحث: تبدأ أهمية البحث من أهمية الجهة والمتغيرات المبحوثة، إذ تلعب المصارف دوراً اساسياً وفعالاً في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلد. لذلك فتقع على عاتقها مهمة كبيرة عن طريق توفير السيولة المناسبة لتلك الأنشطة لتساهم بشكل وبأخر في عملية التنمية الاقتصادية وبالمقابل فإن هذه المصارف تهدف من خلال الإدارة الجيدة للسيولة إلى تحقيق العائد الذي يطمح من أجله أي مصرف تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الافراط في الاحتفاظ بسيولة عالية لدية وتعرضه إلى مخاطر السيولة يضطر من خلالها إلى تصفية بعض أو كل موجوداته لمواجهة التزاماته المالية.

ثالثاً. أهداف البحث: تمثل الهدف الرئيسي للبحث التعرف على درجة تأثير محددات السيولة في السيولة المصرفية. والأهداف الفرعية الآتية:

أ. تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.
ب. تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها.
ج. تحديد درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل على السيولة المصارف التجارية.

رابعاً. فرضيات البحث: هنالك مجموعة فرضيات، وهي كما يأتي:

أ. يؤثر سعر الفائدة تأثيراً معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية.
ب. يؤثر الاحتياطي النقدي تأثيراً معنوياً وعكسيا في السيولة المصرفية.
ج. يوثر سعر إعادة الخصم تأثيراً معنوياً وعكسيا في السيولة المصرفية.

المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

أولاً. مفهوم السيولة المصرفية: السيولة في معناها المطلق تعني النقدية وفي معناها الفني تعني قابلية تحويل الموجود إلى النقد سائل فوراً أو خلال فترة قصيرة، فهي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة التحويل إلى نقد وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها (عبد الحميد، 2000: 230). ويعرفها (الخزاعي، 2009: 3) على أنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وغير متوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى ومن خلال حصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية.

بينما عرفها (قريشي، 2011: 265) على أنها قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير.

ويرى (الجميل، 2012: 118) بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق وتمثل السيولة النقد وشبه النقد والموجودات التي يمكن أن تتحول إلى النقد بسرعة وأقل كلفة.

ويمكن اعطاء تعريف اجرائي للسيولة المصرفية بانها قدرة المصرف على تلبية أو الايفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي موجود من موجودات إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة.

ثانياً. أهمية السيولة المصرفية: تعد السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات غير المالية حيث تكون الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف فضلا عن صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسحاب الأموال النقدية خارج المصرف مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسحاب (أبو رحمة، 2009: 18)، وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذا المتطلبات(عقل، 159:2006)، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الاتية (بوعبدلي وعمي سعيد، 2014: 103):

ثالثاً. مصادر السيولة المصرفية: يوجد مصدرين من مصادر السيولة هما:

1. **المصادر الداخلية للسيولة:** وتتكون المصادر الداخلية للسيولة من الآتي (ابو سمرة، 43:2007):

أ. السيولة الحاضرة (النقدية) الاحتياطيات الأولية: هي عبارة عن نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف وقت الحاجة وهذه الموجودات لا تحقق عوائد للمصرف وتشمل أوراق نقدية سواء كانت بالعملة المحلية او العملات الأجنبية وهي موجودة في خزائن المصرف على شكل نقدية سائلة وتتمثل بالآتي:

- أرصدة لدي البنك المركزي والمصارف الأخرى حيث ينبغي على المصرف الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدي البنك المركزي يتحكم به البنك المركزي من أجل حماية المودعين.
- أرصدة بالعملات الأجنبية لدي المصارف في خارج البلد.

ب. السيولة شبه النقدية (الاحتياطيات الثانوية): هي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصير الأجل، كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية، وأذونات الخزانة، وتمتاز هذه الاحتياطيات بقصر أجل الاستحقاق وضعف العائد، كما تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وأيضاً في تحقيق بعض الأرباح للمصارف.

2. **المصادر الخارجية للسيولة:** بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاقتراض من سوق المال، وتدعي هذه الإستراتيجية إدارة الديون، وتدعو إلى الاقتراض الكافي للأموال، وإن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، والاقتراض الاحتياطي من نافذة المطلوبات في المصرف المركزي (ابو رحمة،23:2009).

رابعاً. نظريات إدارة السيولة المصرفية: توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلا أن أهمها هي كما يلي:

1. نظرية القرض التجاري: تقوم هذه النظرية على أساس سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال

العامل حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات وتناسب هذه النظرية في السيولة المجمعات التجارية حيث تكون الغالبية العظمي من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة (أرشيد وجوده، 1999: 100-101).

2. نظرية إمكانية التحويل: دعم هذه النظرية حقيقة أن البنك لديه أصول يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقد، مما يعزز سيولة البنك. إذا فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية بحلول الموعد النهائي، يجوز للبنك بيع بعض الضمانات، مثل العقارات أو الأوراق المالية، لتغطية الرصيد القائم أو تحويل بعض التحفظات الأخرى، مثل الأوراق المالية والأوراق المالية التجارية، إلى نقد. نتيجة لذلك، يتمتع البنك بإمكانية الوصول إلى جميع السيولة النقدية التي يحتاجها للوفاء بالتزاماته المالية (ابو حمد، 193:2002).

3. **نظرية إدارة المطلوبات:** منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة يقول إنه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الاقتراض (عقل، 2006: 171).

سادساً. المؤشرات المالية المستخدمة لقياس السيولة المصرفية: هذه المؤشرات تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر وأهم نسب المالية المستخدمة في هذا المجال هي (البرواري، 2013: 32- 33):

1. نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، وأيضاً لدى المصارف الأخرى. عليه ينبغي تجنب الافراط في الارتفاع في هذه النسبة أو انخفاضها، لأنها اذا ارتفعت سوف ينعكس سلباً على العوائد المصرفية؛ وذلك لعدم استغلال تلك الاموال في استثمارات يمكن أن تدر ربحاً على المصرف، أما انخفاضها فيعرض المصرف إلى مشاكل كثيرة، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة. وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في (الصندوق، البنك المركزي، البنوك الأخرى)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

2. نسبة الاحتياطي القانوني: يقصد الموجودات النقدية لدى المصارف، لا تدر عائداً يذكر، وتحدد بموجب القانون، وبموجب تعليمات البنك المركزي وتمثل بنسبة من الودائع التي يقرها القانون، وعادةً ما يكون الاحتياطي القانوني متبايناً بنسب فرضه حسب الوديعة، وطبيعة عمل المنظمة المالية ونوع العملة فيما إذا كانت محلية أو أجنبية. وتقاس بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

خامساً. محددات الخارجية للسيولة المصرفية: وهي المحددات التي تلجأ إليها السلطة النقدية (البنك المركزي) والمسؤولة عن البنك ونشاطها بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وذلك من القوانين التي أوجب على البنك التجارية لتنظيم كمية السيولة من خلال تحديد النسب والمعدلات التي لا يجوز المصارف التجارية العاملة تجاوزها من أجلً سلامة واستقرار وضعها المالي ومن أبرز هذه المحددات ما يأتي:

أ. سعر الفائدة: هو السعر الذي يدفعه المصرف مقابل استلام الأموال من الزبائن، ويعد سعر الفائدة من المحددات القانونية الرئيسة التي تؤثر على السيولة المصرفية (Gezu, 2014; 37) حيث يستطيع البنك المركزي التأثير على السيولة من خلال تغيير سعر الفائدة. فإذا كان هدف البنك المركزي هو تخفيض السيولة، يمكن اللجوء إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي ينخفض السيولة لدى المصارف (Dullien, 2009: 20).

ب. يتمثل الاحتياط الإلزامي (الاحتياطي النقدي القانوني): بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطات ومن دون مقابل وقابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتستخدم هذه السياسة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لزبائنها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني (كورماركي، 2013: 63).

ج. سعر إعادة الخصم (تسهيلات الايداع القائم): إن سعر إعادة الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية الراغبة في إعادة خصم الأوراق التجارية المتجمعة لديها. والتي قامت هي بخصمها لصالح زبائنها في وقت سابق، وفي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية التي يرغب الزبائن من أفراد المجتمع بخصمها، مما يؤدي إلى تقليل الأوراق التجارية المقدمة للخصم لديها. وبمعنى أخر: إن رفع سعر إعادة الخصم سيؤدي إلى تقليل اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، ومن ثم تقليص حجم الائتمان الممنوح ومن ثم تخفيض عرض النقد. أما في أوقات الركود الاقتصادي، يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم مما يحفز المصارف التجارية على تخفيض سعر خصم الأوراق التجارية المقدمة إليها من قبل زبائنها. وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة حجم الائتمان والسيولة النقدية لدى أفراد المجتمع، كوسيلة لمعالجة الركود الاقتصادي (الطاهر والخليل، 2006: 332).

المحور الثالث: الإطار التحليلي للبحث

اولاً. تحليل متغيرات المستقلة:

أ. سعر الفائدة: من البيانات الموجودة في الجدول رقم (1)، ويمكن ملاحظة التغيرات في سعر الفائدة، حيث بلغ سعر الفائدة في عام (2005) كان (7.00%)، وبعدها بدء بالزيادة حتى تصل لأعلى معدل له في سنة (2007) يصبح (20.00%)، وبعد دالك بدء بالانخفاض المستمر، وبمعدلات متفاوتة لتصل إلى (4.00%) في عام (2017) وهي أدنى نسبة للفائدة مقارنة بالسنوات السابقة، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض لتشجيع المصارف لزيادة السيولة داخل الاقتصاد الوطني.

ب. نسبة الاحتياطي القانوني: يتضح من الجدول رقم (2) أن الاحتياطي القانوني في عام (2005) كان (25) ثم بدأ بالارتفاع الكبير ليصل إلى (75) في عام (2008) و2009 وبعدها بدأ بالانخفاض الكبير ليصل إلى (15) في عام (2010) واستمر لهذه النسبة إلى عام (2017).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 343-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.18

ج. رصيد تسهيلات الايداع القائم (سعر إعادة الخصم): يتضح من الجدول رقم (2) أن رصيد تسهيلات الايداع القائم للعام (2005) كان (2211) مليار دينار، ثم بعدها بدأ بالانخفاض ليصل إلى (940) مليار دينار في عام (2008) ثم أرتفع في عام (2009) ليصل إلى (3.803) مليار دينار عراقي ويعود السبب في ذلك الارتفاع إلى ارتفاع سعر الفائدة عليها إلى (5%). وبعدها في عام (2010) بدأ بالانخفاض ليصل إلى (1.066) مليار دينار وبعدها بدأ بالارتفاع المستمر لعام (2013) ليصل إلى (3.134) مليار دينار، وبعدها بدأ بالانخفاض المستمر ليصل إلى (151) مليار دينار في عام (2017) ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض إلى ايقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة والصناعي والزراعي التعاوني والعقاري) في هذه الأدوات وبموجب قرار مجلس الادارة (المرقم 139 عام 2017)، فضلاً عن استمرار الايداعات لمدة (14) و(30) يوماً وبصورة دورية (التقرير السياسة النقدية، 2017).

الجدول رقم (2) الادوات الكمية للسياسة النقدية

السنوات	سعر الفائدة%	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	رصيد تسهيلات الايداع القام 7 أيام (مليار دينار عراقي
2005	7.00	25	2,211
2006	10.20	25	820
2007	20.00	75	744
2008	16.75	75	940
2009	8.83	15	2,803
2010	6.25	15	1,066
2011	6.00	15	2,470
2012	6.00	15	3,115
2013	6.00	15	3,134
2014	6.00	15	383
2015	6.00	15	332
2016	4.33	15	327
2017	4.00	15	101

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

1. تحليل السيولة المصرفية: تم احتساب السيولة المصرفية على وفق المعادلة الاتية:

السيولة المصرفية = النقدية / اجمالي الودائع

تم تحليل السيولة المصرفية عن طريق المعادلة المذكورة ومن بيانات الميزانيات الخاصة بالبنوك المبحوثة، تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)، إذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (13.80%) لدى جميع البنوك المبحوثة، ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، وتشير هذه النسبة إلى أن البنوك تمتلك موجودات قدرها (13.80%). كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر معدل نمو الودائع كالآتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول رقم (3) إلى أن غالبية المصارف التجارية مبحوثة حققت نسب مرتفعة حسب المؤشرات السنوي ولكافة المصارف، بلغ المؤشر السنوي لأعلى. نسب السيولة خلال الأعوام (2008)، (2007)، (2016)، (2015)، (2017)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 343-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.18

وبنسب (103.49%)، (104.13%)، (114.11%)، (117.24%)، (124.45%) حسب الترتيب التنازلي للنسب

وسجلت المصارف المبحوثة نسب أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لنسبة السيولة خلال السنوات (2013)، (2011)، (2010)، (2014)، وبنسبة (77.20%)، (79.28%)، (80.47%)، (84.65%)، (87.96%) (88.88%) (90.09%) (94.93%) سب الترتيب التنازلي للنسب.

ب.التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل نمو حجم المصرف والمذكورة في الجدول رقم (3)، وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الآتية:

- زيادة السيولة المصرفية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة أعوام الدراسة والبالغ (95.68%) وهي كل من (مصرفبابل)، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، (مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف بغداد)، (مصرف سومر التجاري) (مصرف الائتمان العراقي) وبنسبة (63.7%)، (63.25%)، (70.60)، (71.41%)، (75.93%)، (83.40%) (84.20%) حسب ترتيب التنازلي.
- انخفاض مؤشر السيولة المصرفية لباقي البنوك في العينة عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام الدراسة والبالغ (95.68%)، وهي كل من (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف دار السلام للاستثمار) وبنسبة (116.70%)، (161.28%)، (163.60%) وعلى التوالي حسب ترتيب التنازلي للنسب.

الجدول (3): نسبة السيولة المصرفية (2005-2017)

المصرف / السنوات	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري	المتوسط
2005	66.3	37.79	55.21	149.44	124.77	71.3	77.37	72.93	104.39	99.3	108.75	87.96
2006	77.39	57.91	96.17	209.28	120.92	50.12	53.12	117.95	57.9	77.23	93.19	91.93
2007	63	52.35	130.73	180.49	122.52	104.91	66.33	156.04	47.52	123	98.53	104.13
2008	50.65	50.44	136.28	112.74	151.2	206.06	79.33	93.66	41.84	106.21	109.94	103.49
2009	72.2	78.61	129.7	130.19	126.91	75.95	72.17	75.49	30.93	82.07	116.77	90.09
2010	71.06	74.23	107.52	98.03	73.41	143.55	48.7	58.47	39.96	67.6	102.65	80.47
2011	65.4	73.19	83.23	145.25	45.77	122.71	74.99	56.99	44.56	68.59	91.39	79.28
2012	77.61	75.34	82.17	166.4	87.61	141.43	51.37	37.33	61.38	83.22	113.82	88.88
2013	72.81	76.48	81.71	106.32	32.54	176.14	51.68	35.1	88.4	73.62	54.45	77.20
2014	66.53	97.67	138.45	121.08	19.09	181.96	64.7	32.71	80.21	76	52.78	84.65
2015	95.33	102.94	152	212.83	51.65	243.97	186.99	17.86	65.85	74.56	85.63	117.24
2016	68.58	19.05	167.9	248.36	82.22	316.99	46.81	18.76	71.99	68.43	146.16	114.11
2017	70.99	132.28	156.84	216.26	55.95	291.67	113.53	48.99	84.97	84.35	113.12	124.45
المتوسط	70.60	71.41	116.76	161.28	84.20	163.60	75.93	63.25	63.07	83.40	99.01	95.68

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2017.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 343-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.18

ثانياً. الجانب الاحصائي للبحث:

1. توصيف الأنموذج القياسي: إن مرحلة توصيف الأنموذج القياسي تتطلب تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها الأنموذج. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المغيرات الاقتصادية. وعليه سيتم التعبير عن هذه المتغيرات التابعة في الانموذج وفقا للمعادلات الآتية:

المتغير المعتمد السيولة المصرفية ويرمز بـ (y)

أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية سيتم التعبير عنها بالآتي:

- ❖ سعر الفائدة يرمز له اختصارا بالرمز (x1).
- ❖ الاحتياطي يرمز له اختصارا بالرمز (x2).
- ❖ سعر اعادة الخصم يرمز له اختصارا بالرمز (x3).

لقد تمثلت عينة الدراسة بعدد من المصارف التجارية والتي قد بلغ عددها (11) مصرفاً والتي شكلت نسبة، (من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية) وقد غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية للمدة (2005 -2017) بالاعتماد على البيانات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي والبيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم استبعاد البنوك الاسلامية من عينة البحث بسبب اختلاف عمل المصارف الاسلامية عن التجارية، تم اختيار هذه المصارف للأسباب الآتية:

أ. توفير البيانات الخاصة بها، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث/ للمدة (2005) ولغاية (2017).

ب.كونها من أول المصارف التي اسست في العراق أي أقدمها.

ج. من أول المصارف التي أدرجت في السوق.

وتم استخدام البرنامج الاحصائي EViews10 لغرض معالجة البيانات والتوصل إلى النتائج.

الجدول (4): المصارف عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993/7/7	1995/3/18	مساهمة خاصة	BIME
2	مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/13	1995/4/8	مساهمة خاصة	BIBI
3	مصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20	2004/7/8	مساهمة خاصة	BUND
4	مصرف الأهلي العراقي	1995/1/2	1996/6/15	مساهمة خاصة	BNOI
5	مصرف الائتماني العراقي	1998/7/25	2000/9/16	مساهمة خاصة	BROA
6	مصرف دار السلام للاستثمار	1998/12/7	2004/11/4	مساهمة خاصة	BDSI
7	مصرف بغداد	1999/2/18	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBOB

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	نوع الملكية	رمز المصرف
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999/3/22	2001/11/29	مساهمة خاصة	BEFI
9	مصرف بابل	1999/4/6	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBAY
10	مصرف سومر التجاري	1999/8/7	2001/8/20	مساهمة خاصة	BSUC
11	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20	2004/7/25	مساهمة خاصة	BGUC

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي وموقع سوق العراق للأوراق المالية http://www.isx-iq.net.

2. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** إحدى المهام الأساسية في التحليل الاقتصادي القياسي هي دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة، والتي يتم إجراؤها باستخدام مجموعة متنوعة من اختبارات جذر الوحدة. تتضمن هذه الدراسة تحليل السلاسل الزمنية لتحديد ثباتها بمرور الوقت، وذلك بإجراء اختبارات جذر الوحدة واستخدام اختبار ليفين فيليبس لتحديد درجة الثبات. عند إجراء اختبار فيليبس تعتبر المتغيرات مستقلة إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05، ويتم رفض الفرضية العكسية التي تدل على عدم استقرار المتغيرات، والفرضية البديلة التي تدل على وجود استقرار المتغيرات على المستوى، مقبولة. يأخذ الاختبار الكمي غير الانتقائي في الاعتبار التأثيرات الثابتة والقطعية والزمانية، ويتحقق من فرضية عملية جذر الوحدة المشتركة، وبالتالي يفترض أن وفقا لمعامل متغير التأخر في فترة واحدة متجانس عبر البنوك. فإن هذه التقنية مفيدة جدًا في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (Baltagi, 2005: 240-242) كما في الجدول الآتي:

الجدول (5): ملخص نتائج (فليبس) لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

المتغيرات	قيمة فليبس	Prob (0.05)	القرار
X1	-2.60499	0.01	مستقرة عند فرق الاول
X2	-12.1197	0.00	مستقرة عند المستوى
X3	-7.736700	0.00	مستقرة عند الفرق الاول
Y	4.2428-	0.03	مستقرة عند الفرق الاول

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Evies10.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أنه حسب اختبار (فليبس) أن متغيرات البحث تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى (Level)، ماعدا متغير (x1) و(x2) و(x3) مستقر عند فرق الأول.

3. **الكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:** بعد التحقق من استقرار سلاسل الزمن للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة باستخدام اختبار Johansen، يتطلب ذلك إجراء اختبار للتكامل المشترك للمتغيرات الرئيسية المدرجة في النموذج، نتيجة استقرار هذه لاكتشاف وإثبات (Johansen) السلاسل. وأظهر الجدول رقم (8) تقديرات التكامل المشترك باستخدام طريقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. وتوجد اختباران يقل احتمال حدوثهما عن 5%، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويثبت وجود التكامل المشترك بين متغيرات البحث، وبالتالي وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، وهذا يعني عدم انحراف هذه المتغيرات عن بعضها البعض على المدى الطويل، مما يؤدي إلى وجود سلوك متشابه بينها.

الجدول (6): ملخص نتائج التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

Date: 02/17/23 Time: 15:30				
Sample (adjusted): 2007 2017				
Included observations: 11 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: X1 X2 X3				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	**Critical Value**	**Statistic**	**Eigenvalue**	**No. of CE(s)**
0.0000	29.79707	78.11048	0.993709	None *
0.0040	15.49471	22.35609	0.859907	At most 1 *
0.3909	3.841465	0.736186	0.064736	At most 2
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	**Critical Value**	**Statistic**	**Eigenvalue**	**No. of CE(s)**
0.0000	21.13162	55.75439	0.993709	None *
0.0029	14.26460	21.61991	0.859907	At most 1 *
0.3909	3.841465	0.736186	0.064736	At most 2
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				
		X3	**X2**	**X1**
		-0.000574	4.99E-07	0.021776
		-0.000542	-4.68E-07	0.179303
		-0.000932	-5.37E-08	-0.212886
	Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):			
	0.492529	-2.631405	0.398082	D(X1)
	-559998.1	2770110.	-2631505.	D(X2)
	175.8350	718.4123	-39.22705	D(X3)
	-269.2837	Log likelihood	1 Cointegrating Equation(s):	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
		X3	**X2**	**X1**
		-0.026357	2.29E-05	1.000000
		(0.00176)	(9.7E-07)	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				

			0.008669	D(X1)
			(0.03054)	
			-57304.04	D(X2)
			(33039.3)	
			-0.854214	D(X3)
			(9.22948)	
	-258.4737	Log likelihood	2 Cointegrating Equation(s):	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
		X3	**X2**	**X1**
		-0.005404	0.000000	1.000000
		(0.00098)		
		-913.8948	1.000000	0.000000
		(80.3639)		
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
		1.43E-06	-0.463150	D(X1)
		(6.2E-07)	(0.16283)	
		-2.609308	439385.0	D(X2)
		(0.69193)	(182690.)	
		-0.000356	127.9593	D(X3)
		(0.00021)	(55.2640)	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Evies10.

4. تحليل علاقة التأثير بين متغيرات البحث: تم احتساب معاملات الانحدار لمتغيرات محددات الخارجية في السيولة المصرفية وبحسب عينة البحث إذ بينت النتائج أن لا علاقة تأثير معنوية بين سعر الفائدة والسيولة المصرفية وعلى مستوى مصارف العينة، إذ كانت قيمة المستوى المعنوي المحسوبة (0.99) وهي أكثر من المستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05)، ويمكن أن نرج سبب ذلك الى عدم قيام البنك المركزي بتغير سعر الفائدة بشكل كبير عبر سنوات الدراسة.

ووضح الجدول رقم (7) عدم وجود علاقة بين الاحتياطي القانوني والسيولة المصرفية إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.85) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05). وضح الجدول (7) وجود علاقة بين سعر اعادة الخصم والسيولة المصرفية إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.02) وهي قيمة تنقل عن مستوى المعنوي للدراسة والبالغ (0.05). ويبين قيمة (Coefficient) البالغ (0.009-) إن زيادة سعر إعادة الخصم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض السيولة بنسبة (0.09%) أي إن ارتفاع سعر إعادة الخصم لدى المصارف يؤدي إلى انخفاض السيولة لديها، ودلت قيمة (R^2) على أن التغير في متغير سعر إعادة الخصم يفسر حوالي (47%) من التغير في السيولة.

وأشارت قيمة (Prob F) التي بلغ (0.01) إلى ملاءمة الانموذج المستخدم، ودلت قيمة (R^2) على أن التغير في متغير سعر إعادة الخصم تفسر (47%) من التغير في السيولة المصرفية، ويبين الجدول أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال ما بينه اختبار دربن واتسون

(D.W) الذي بلغ (1.83) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

وبهذا يتم رفض الفرضية الأولى والثانية للبحث ويتم قبول الفرضية الثالثة التي تنص بوجود علاقة تأثير معنوية عكسية بين سعر إعادة الخصم والسيولة المصرفية.

الجدول (7): تأثير متغيرات محددات الخارجية في السيولة المصرفية

Dependent Variable: DY				
Method: Least Squares				
Date: 02/17/23 Time: 15:06				
Sample: 2005 2017				
Included observations: 13				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.9900	-0.012946	0.784815	-0.010160	DX1
0.8571	-0.185368	8.65E-07	-1.60E-07	X2
0.0212	-2.786814	0.003303	-0.009204	DX3
0.0000	9.248560	11.92882	110.3244	C
95.68308	Mean dependent var		0.471326	R-squared
15.48987	S.D. dependent var		0.295101	Adjusted R-squared
8.216209	Akaike info criterion		13.00503	S.E. of regression
8.390040	Schwarz criterion		1522.177	Sum squared resid
8.180479	Hannan-Quinn criter.		-49.40536	Log likelihood
1.837242	Durbin-Watson stat		2.674572	F-statistic
			0.0 10427	Prob(F-statistic)

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات: توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات ومن أهمها ما يأتي:

1. تبين من الجانب النظري أن هناك العديد من النظريات التي تناولت كيفية إدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية.
2. تبين من الجانب النظري للبحث أن هناك العديد من المحددات تؤدى إلى عدم قدرة المصارف على زيادة السيولة المصرفية.
3. إن سيولة المصارف المبحوثة خلال مدة البحث كانت عالية إذ قامت أغلب المصارف بالاحتفاظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة حالات السحب الطارئة بالرغم من أن تلك الحالات لا تبرر ذلك.
4. عدم وجود دراسات جدوى لاستثمار النقد بصورة واقعية بعيدة عن احتمالات الفشل، مما يعني تجميد الأموال لدى المصرف وبالتالي ستكون موجودات غير منتجة.

ثانياً. المقترحات: على ضوء النتائج المستوحاة من البحث، يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات ومن أهمها ما يأتي:

1. أن يكون للمصارف قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار بإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل البنك المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير.
2. العمل على استغلال السيولة واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الاستثمارية الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجهه المصرف.
3. أن تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية بشكل دوري ومنظم ويتضح هذا في مجال الجهات الرقابية وتأثيرها على إدارة مخاطر السيولة.
4. على سلطة النقد العراقية أن تدعم سياسة إدارة مخاطر السيولة التي تضعها إدارة المصرف وأن تتأكد من أن الإدارة تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

1. التقارير الحسابات الختامية للمصارف عينة البحث من (2005-2017).
2. قانون المصارف العراقي رقم (93)، 2004.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. كوين، عبد الكاظم محسن، 1999، العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.
2. أبو زعيتر، باسل جبر حسن، 2006، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997- 2004، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. العزاوي، هدى، 1997، دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة 1947-1994، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.
4. الخزاعي، ماهر، 2009، ادارة السيولة والربحية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

ج. البحوث العلمية

1. قريشي، محمد الجموعي، 2011، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، العدد9، جامعة ورقلة، الجزائر.
2. بوعبدلي، أحلام وعمي سعيد، حمزة، 2014، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.
3. الأعرج، عدنان شاهر، 2010، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن ومدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 25.
4. الجزراوي، إبراهيم محمد علي والنعيمي، نادية شاكر، 2010، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة: دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي

للاستثمار خلال الفترة 2005- 2007، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 83.

د. الكتب:

1. عبد الحميد، عبد المطلب، 2000، البنوك الشاملة عملياتها واداراتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
2. أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. جبر، هشام، 2006، ادارة المصارف اصولها العلمية والعملية، جامعة النجاح الوطنية للنشر والتوزيع، نابلس،
4. حنيفي، عبد الغفار، 2002، إدارة المصارف والسياسات المصرفية –تليل القوائم المالية والجوانب التنظيمية البنوك الاسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر.
5. الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك –منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، جلال حزى وشركاه للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
6. هندي، منير إبراهيم، 1996، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، المكتب العرابي الحديث، الإسكندرية، مصر
7. هندي، منير إبراهيم، 2000، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العرابي الحديث، الإسكندرية، مصر.
8. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. حشيش، عادل أحمد، 2004، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي – دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للتوزيع، الإسكندرية، مصر.
10. الدليمي، خالد علي، 1998، النقود والمصارف – النظرية النقدية، دار الانيس للطباعة والنشر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Journals & Researches:

1. Gul, Sehrish & Irshad, Faiza & Zaman, Khalid, 2011, Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, Romanian Economic Journal, Vol. 14, Issue 39.

B. Books:

1. Baltagi. Badi, H., 2005, Econometric Analysis of Panel Data, John Wiley & Sons Ltd, 6th Edition, USA.

C. Theses and dissertation:

1. Gezu, Gadise, 2014, Determinants of NON-Performing Loans: Empirical Study in Case of Commercial Banks in Ethiopia, Unpublished Thesis submitted to School of Business and Economics, Jimma U